



صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لترجع جلالته على عرش أسلافه المنعمين

طنجة الجمعة 30 بوليوز 2010

«الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ (الَّذِي وَكَّلَهُ بِالْحَمْدِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ)»

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، الذكرى الحادية عشرة لاعتلائنا العرش وهي مناسبة جيدة لتجديد أواصر البيعة المتبادلة، والإجماع الوصيف على ثوابت المغرب، في وحدة الوطن والتراب والهوية؛ وعلى مقدسات الأمة، التي نحن، كأسيير للمؤمنين، لها ضامنون؛ عقيدة إسلامية سمحة، بخصوصيتها المغربية، القائمة على المذهب السني المالكي، والاحترام المتبادل بين الأديان السماوية، والانفتاح على الحضارات.

وقد ارتأينا أن نكسر خطابنا لهذه السنة، للوقوف الموضوعي، على ما قلصناه من أشواك متقدمة؛ وما يتعين إزالته من معيقات، ورفعته من تحديات؛ لاستكمال مقومات النموذج التنموي الديمقراطي، الذي أرخناه مغربيا متميزا عماده تنمية متناصفة، مرتكزة على نمو اقتصادي متسارع، يعزز التضامن الاجتماعي؛ وقولمه تنمية مستدامة، تراعي مستلزمات الحفاظ على البيئة ومنهج الحكامة الجيدة.

ومن هذا المنطلق، أقدمنا، منذ تولينا أمانة قيادتك، على انتهاج تحول نوعي في مسارنا التنموي؛ باعتماد اختيارات صائبة وناجحة تقوم على أربع دعائم أساسية: أولها: قيام الدولة، تحت قيادتنا، بدورها الاستراتيجي في تحديد الاختيارات الأساسية، والنهوض بالأوراش الكبرى والتحفيز والتنظيم وتشجيع المبادرة الحرة والانفتاح الاقتصادي المضيوق.

أما الدعامة الثانية فهي توكيف الصرح الديمقراطي؛ إذ ما فتئنا نعمل على ترسيخ دولة القانون، واعتماد إصلاحات حقوقية ومؤسسية عميقة، وتوسيع فضاء الحريات، والممارسة السياسية الناجحة، القائمة على القرب والمشاركة.



بيد أن هذه المكاسب السياسية، على أهميتها، ستظل شكلية، ما لم تقترن بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنينا، وتوحيد التضامن؛ وجعلهما محورا للسياسات العمومية.

ومن هنا تبرز ضرورة الدعامة الثالثة، القائمة على جعل المواطن في صلب عملية التنمية. وهو ما جسده في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي حققت على مدى خمس سنوات، نتائج ملموسة في محاربة الفقر والإقصاء والتهميش؛ وذلك ما يحفزنا على مواصلة تطوير برامجها بالوقوف الميداني والتقييم والتعميم، لتشمل كافة المناطق والفئات المعوزة.

أما الدعامة الرابعة، فهي تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع، بتوفير التجهيزات الهيكلية، واعتماد مخططات لموحدة، أخذت تعطي ثمارها الملموسة، على المستويات الاستراتيجية، والقضائية والاجتماعية.

فعلى المستوى الاستراتيجي، أتاحت هذه التجهيزات والمخططات، تحديث اقتصادنا، والرفع من إنتاجيته وتنافسيته، ومن حجم الاستثمار العمومي، وإقامة أقطاب للتنمية الجهوية المندمجة.

كما مكنت بلادنا، من إحصار قار وواضح للتنمية الاقتصادية، ومن الصمود في وجه تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ فضلا عن ترسيخ موقع المغرب، كوجهة محفزة للاستثمارات المنتجة، ومحور أساسي للمبادلات التجارية، الجهوية والعالمية.

وبنفس الإرادة والحموم، فإننا عازمون على مواصلة إنجاز التجهيزات الكبرى، بكل مناطق المملكة؛ تعزيزا للتقدم الذي حققه المغرب، في مجالات توسيع شبكات ومحطات النقل والمواصلات، وإقامة مناطق حرة، وأقطاب صناعية مندمجة، وإنجاز مركبات مينائية كبرى، وفي صدارتها مركب لصنجة-المتوسك، الذي جعلنا منه، في لحرف وجين، قضا استراتيجيا، صناعيا وتجاريا واستثماريا، يحظى بثقة شركائنا.

أما على المستوى القطاعي، فإننا نحث الحكومة والبرلمان وكافة الفاعلين، على مضاعفة الجهود للتصديق الأمثل لكل الاستراتيجيات التنموية.

ففيما يخص الفلاحة، فإننا إذ نحمد الله تعالى، على ما من به على بلادنا من أمطار الخين جعلتنا نحقق موسما زراعيا جيدا، نوكد عنايتنا بالعالم القروي، بدعم مواصلة إنجاز مخطط المغرب الأخضر، ضمن منظورنا التضامني والبيئي والمجالي. هذا المنظور



الهادف إلى تنمية مناطق الولايات، بتوسيع المساحات المغرومة بالنخيل، والمحافظة على رصيدنا النباتي والغابوي، ولا سيما شجرة الأركان؛ باعتبارها ثروة فلاحية مغربية أصيلة، ومن مقومات منصومتنا الإيكولوجية.

أما قطاع الصيد البحري، فإن نصرتنا المستقبلية لتطويره، تركز على جعل الاستثمار في تربية الأسماك محورا لمخطط "أليوتيس" وموردا جديدا، يعزز تحديث وعقلنة استغلال ثروتنا السمكية.

وفي ما يتعلق بالسياحة، فإن النقلة النوعية، لتفعيل رؤية 2010، ولا سيما بارتفاع عدد السياح إلى أزيد من تسعة ملايين وافد، تشكل خير محفز للانخراط في الرؤية الجديدة للعشيرة القادمة 2010-2020.

وبنفس روح المبادرة، يجب الدفع بمخطط "إقلام"، بالإقدام على صناعات ومهن جديدة، ذات صبغة عالمية؛ بموازاة مع تسهيل إحداث المقاولات، وخاصة منها الصغرى والمتوسطة.

أما قطاع السكن، فإن المجهود التحفيزي الكبير، الذي تبذله الدولة، يتطلب انخراط كافة الفاعلين، والتزام السلطات الحكومية المعنية، بالحزم والفعالية، والتكثيف الصارم للقانون، وتركيز جهودها لتحقيق ما نتوخاه، من تمكين ذوي الدخل المحدود، وقاطني الأحياء الصفيحية، من الحصول على سكن اجتماعي لائق، وفق برامج مضموحة.

وتكفل غايتنا المثلى من الأوراش التنموية، ليس فقط تحفيز الاستثمار والمبادرة الحرة؛ وإنما بالأسام، تأثيرها الإيجابي على تحسين ظروف العيش لمواطنينا، خاصة المعوزين منهم، وتوفير فرص الشغل للشباب.

شعبي العزيز،

إن النتائج المشجعة، التي بلغتها المخططات القطاعية، لا ينبغي أن تحجب عنا كونها متكل محدودة النجاعة، بدون إزاحة ثلاثة عوائق رئيسية. وفي مقدمتها ضعف التنافسية؛ مؤكدين على ضرورة تفعيل الأمل للاستراتيجية الوطنية للمناطق اللوجستية.

أما العائق الثاني، فيتعلق باختلال تناسق حكمة هذه المخططات، الذي يجب إزالته باعتماد الآليات اللازمة لتفاعلهما؛ ضمن منظور استراتيجي مندمج؛ لا مجال معه للنصرة القطاعية الضيقة.



ويحل العائق الثالث، بل التحدي الأكبر هو تأهيل الموارد البشرية. وهنا تجب المصارحة بأنه من مسؤولية الجميع، الإقدام على اتخاذ قرارات شجاعة، لتحقيق الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني، وبين مستلزمات الاقتصاد المصري، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، والإنخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال. وبدون ذلك، فإن النظام التعليمي الذي كماله واجه عراقيل ديماغوجية، حالت دون تفعيل الإصلاحات البناءة، سيظل يستنزف لمخازن الدولة، ومواهب الفئات الشعبية، في أنماط عقيمة من التعليم، تنذر بجعل رصيدنا البشري عائقا للتنمية، بدل أن يكون قاهرة لها.

شعبي العزيز،

مهما بلغ نموذجنا التنموي من تطور، فإنه يتعين على الجميع، خاصة في سياق الأزمة العالمية، مضاعفة التعبئة واليقظة، والاستباق والمبادرة، لتحقيق لحوافنا الكبار، للارتقاء بالمغرب إلى المكانة الجديرة به، في مصاف الدول المتقدمة. وهو ما يجعلنا أكثر عزمًا على تمكين بلادنا من مقومات تنمية ومؤسسة جديدة؛ كفيلة بتحقيق نقلة حاسمة، نحو الإنخراط الإيجابي في العولمة، وفي المسار الجديد للتنمية البيئية الخضراء، وكسب رهانات الحكامة الجيدة، وتوسيع الضيقة الوسطى.

ولن يتأتى ذلك إلا بمواصلة الإصلاحات، والإنخراط في التوجهات الأربعة التالية: أولها: النهوض بالتنمية المستدامة، وفي صلبها المسألة البيئية؛ باعتبارها قوام النمو الأخضر والاقتصاد الجديد؛ بما يفتح من آفاق واسعة، لنشاط أنشطة مبتكرة، واعدة بالتشغيل. ومن هنا، ندعو الحكومة لتجسيد التوجهات الكبرى للحوار الواسع، بشأن إعداد ميثاق وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، في خطة عمل مندمجة، بأهداف مضمومة، وقابلة للإنجاز في كل القطاعات.

وبموازاة ذلك، نحث الحكومة على بلورة هذا الميثاق في مشروع قانون-إطار نريده مرجعًا للسياسات العمومية لبلادنا.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإنخراط القوي في تنفيذ استراتيجية النجاعة الصحية، لاسيما الصاقات المتجددة والنخيفة؛ وذلك بمواصلة الاستغلال الأمثل للصاقة الريحية، وتعميم محطاتها على كل المناطق الملائمة لبلادنا.



وفي نفس السياق، يتعين الإقلاع القوي بمشروعنا الكبير، لإنتاج الطاقة الشمسية، الذي رصدنا له وكالة مختصة، واستثمارات ضخمة؛ داعين لمضاعفة الجهود، لجلب شركات مثمرة، لإنجاز هذا المشروع الرائد عالميا.

كما يجب استثمار المكاسب المشهود بها للمغرب، في مجال السدود، وتعزيزها بسياسة جديدة للماء، تقوم على تعبئة موارده، وعقلنة استعمالها.

أما التوجه الثاني، فهو رفع تحديات الانفتاح والتنافسية، وذلك بالإقدام على الإصلاحات الضرورية، لإعادة هيكلة القطاعات، التي أبانت الأزمة العالمية عن محدوديتها؛ والاستفادة من بولدر انتعاش الاقتصاد العالمي.

كما يجب الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الأساسية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتحديث الإطار القانوني المحفز في مجال الأعمال؛ وكذا حسن استثمار مصداقية القطاع البنكي والمالي الوطني، والثقة التي يحظى بها المغرب كقطب لحركة رؤوس الأموال، والاستثمارات العالمية.

ويتعلق التوجه الثالث، بتوكيد الحكامة الجيدة؛ التي نحن عازمون على مواصلة إنجاز ما تقتضيه من إصلاحات تنموية ومؤسسية وسياسية. وفي صدارتها الجهوية الموسعة؛ التي لا نعتبرها فقط نمطا جديدا للحكامة الترابية، وإنما هي في العمق، إصلاح وتحديث لهياكل الدولة.

وبموازاة مع انشغالنا البالغ بإصلاح القضاء، عماد سيادة القانون، ليأخذ وجهته الصحيحة، وفق جدولة مضمونة؛ فإننا حريصون على حسن انطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليساهم في توكيد الحكامة التنموية الجيدة.

أما التوجه الرابع، فهو تركيز السياسات العمومية على توسيع قاعدة الضيقة الواسع؛ باعتبارها ركيزة للتوازن الاجتماعي والتنمية والتحديث.

شعبي العزيز،

إن ترسيخ مكانة المغرب، وإشعاعه الجهوي والدولي، يقتضي تعميق التكامل بين السياستين الداخلية والخارجية، ومواصلة انتهاج دبلوماسية فعالة، لتمتين انفتاح بلادنا على محيطها، خدمة لمصالحها العليا.



واعتبارا لانتمائه المتعدد، فإن المغرب يعطي الأهمية في علاقاته الخارجية، لجواره ولمحيطه القريب والمتنوع؛ عاملا على جعل رهاناته المتعددة، فرصا حقيقية، يتعين استثمارها، لخدمة المصالح الجوهرية لكل شعوب المنصقة.

ولذا نعتبر الاندماج المغربي تطلعا شعبيا عميقا، وضرورة استراتيجية وأمنية ملحة، وحتمية اقتصادية، يفرضها عصر التكتلات؛ فإننا حريصون على مواصلة التشاور والتنسيق، لتعميق علاقاتنا الثنائية مع الدول المغربية الشقيقة. وذلك في انتظار أن تتخلى الجزائر، عن معاكسة منطق التاريخ والجغرافيا والمشروعية، بشأن قضية الصحراء المغربية، وعن التماهي في مناوراتها اليائسة، لنسف الدينامية، التي أكلقتها مبادراتنا للحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

هذه المبادرة المقدمة التي تكل مقترحا واقعيا، يتسم بروح الابتكار والتوافق، لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في نطاق منظمة الأمم المتحدة؛ مؤكدين استعداد المغرب، لمواصلة دعم جهود المنظمة الأممية، وأمينها العام، ومبعوثه الشخصي. وفي جميع الأحوال، فإن المغرب سيظل مدافعا عن سيادته، ووحدته الوطنية والترابية، ولن يفرك في شبر من صحرائه.

وسنمضي قدما في تفعيل الرؤية الصوحية، التي حددناها في الخطاب الأخير للمسيرة الخضراء؛ سواء بجعل الصحراء المغربية في صدارة إقامة الجمهورية الموسعة؛ أو بمواصلة جهودنا الدؤوبة، للتنمية التضامنية لأقاليمنا الجنوبية؛ أو بحرصنا على إعادة الهيكلة العميقة، للمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

كما سنكثف جهودنا، لرفع الحصار عن رعايانا بمخيمات تندوف، وتمكينهم من حقهم المشروع، في العودة إلى الوطن الأم، وجمع شملهم بعائلاتهم وذويهم، كبقا للاتفاقيات الدولية، ذات الصلة.

وتجسيدا لانتمائه الإفريقي، فإن المغرب سيظل وفيا لانتهاج سياسة إفريقية متناسقة؛ هادفة لتحقيق التنمية البشرية، وتعزيز الأمن الإقليمي؛ خاصة في إطار التعاون مع بلدان الساحل والصحراء، ومع الدول الإفريقية الأطلسية، لمواجهة المخاطر الأمنية المتعددة.

ووفاء منا لأواصر الأخوة والتضامن، العربي الإسلامي، ما فتئنا نساهم بفعالية في نصررة القضايا العادلة لأمتنا، وفي الجهود الهادفة لإيجاد حل شامل وعادل ودائم، بمنصقة الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين.



ونهموضاً بأمانة رئاسة جلالتنا للجنة القدس كرم للضمير الجماعي الإسلامي، في الدفاع عن الهوية الأصيلة لهذه المدينة السليبية، وحرمة مقدراتها؛ نؤكد ضرورة تضافر كل المبادرات والجهود، عربياً وإسلامياً ودولياً، وفق استراتيجية متكاملة ومتناسقة، وتحرك عالمي تضامني؛ انطلاقاً من قرارات الشرعية الدولية، للتصدي الحازم للانتهاكات، والمخالفات التوسعية الإسرائيلية المتتالية، في سيادة فرض الأمر الواقع، ومحاولات الاستفراخ الإسرائيلي بمصير القدس الشريف.

ومن هنا، سنواصل الدفاع عن هابعها الروحي والحضاري والقانوني، كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

كما نجدد حرص المغرب على الالتزام بتصوير الشراكة الأوروبية-متوسمية الواعدة، والوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، الذي يتطلب تعبئة جميع السلطات والفعاليات الوصنية، في نطاق عمل جماعي ومتناسق، لتحديد فضائه، ومداه، ووتيرته؛ بغية الاستثمار الأمثل لما يتيح من فرص

وعلاوة على انشغالاته الإقليمية، ما فتئ المغرب يعمل على تطوير وتنويع شركائه؛ ولاسيما من خلال اتفاقيات متعددة الأبعاد، خاصة منها اتفاقيات التبادل الحر، والشراكات التعاقدية والتفضيلية.

كما أن بلادنا تضع في صدارة أسبقياتها، الانخراط القوي في الإجماع الدولي المتجدد، من أجل انبثاق حكمة عالمية إنسانية، قائمة على الإنصاف، والمسؤولية، والتشارك

شعبي العزيم

في هذا اليوم المجيد، نستحضر بكل إجلال وترحم وخشوع، الأرواح الكاهرة لرواد التحرير والاستقلال وبناء صرح دولتنا الحديثة؛ جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين محمد الخامس، والحسن الثاني، أكرم الله مثولهما، وكافة شهداء الوطن الأبرار. كما نوجه إشادة خاصة، للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم، تحت قيادتنا، في الدفاع عن حوزة الوطن وسيادته وأمنه، وإسهامهم في عمليات الإغاثة الإنسانية.

ولذ ننوه بالعبريق الخلاق لشعبنا الوفي، وبروح الغيرة الوصنية والمسؤولية العالية لكافة فئاته؛ نعرب عن اعتزازنا بأفراد جاليتنا المغربية المقيمة بالخارج، لتشبهم القوي



بوكفهم وإقبالهم المتزايد على صلة الرحم بأهلهم وبلدهم، رغم تداخليات الأزيمة على بلدان إقامتهم وكذا لانخرالهم الفاعل في تقدمه وفي الدفاع عن قضاياه ومصالحه العليا.

ووفاء لعهدنا المشترك، سنواصل عملنا الجماعي، بكل لهماوم وثقة لاستكمال بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتنمية. رصيدنا في ذلك، الإرادة الحازمة لخديمك الأول، والتلاحم المتين بين العرش والشعب، الذي شكل عبر تاريخنا الوطني، مصدر قوة لرفع التحديات، في إيمان بوعد الله الصادق: "ولينصرن الله من ينصره، إن الله لقوي عزيز". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".